وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القواعد الجنائية التقليدية قادرة على استيعاب بعض صور الاحتيال المالي المرتكب باستخدام الذكاء الاصطناعي متى توافرت أركان الجريمة وشروط انطباق النص، غير أن خصوصية الوسائل المستحدثة وتعدد الأطراف المتدخلة قد يثيران صعوبات في التكييف وإسناد المسؤولية، بما يستوجب تقييم كفاية النصوص القائمة واستشراف متطلبات تطويرها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لبيان مفهوم الاحتيال المالي باستخدام الذكاء الاصطناعي وصوره، والمنهج التحليلي لفحص النصوص الجنائية وأركان الجريمة وشروط المسؤولية، والمنهج المقارن للموازنة بين التشريعين الجزائري والإماراتي، مع الاستعانة بالتنظيم الأوروبي في حدود أحكام الشفافية والكشف عن المحتوى الاصطناعي. قُسّمت الدراسة إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول الاحتيال المالي باستخدام الذكاء الاصطناعي وإشكالات التكييف القانوني، من خلال بيان صوره المستحدثة ومدى استيعاب النصوص الجنائية لها؛ فيما يعالج المبحث الثاني المسؤولية الجنائية عن هذه الأفعال وآفاق التطوير التشريعي، بالتركيز على إشكالات إسناد المسؤولية إلى الأطراف المتدخلة ومتطلبات تطوير القواعد القانونية لمواجهتها.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي